

تقرير حول

"تطور وضع وتنفيذ الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي"

(فبراير 2014)

إعداد

المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)

الفهرس

الصفحة	الموضوع
2	1. مقدمة
3	2. أهمية الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي
8	3. تطور وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة <ul style="list-style-type: none"> • تطور تنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة • تطور وضع الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة
17	4. متابعة التطور النوعي والتأثير الكمي لخطط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة
28	5. الخلاصة

1. مقدمة

ساهم الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها والصادر عن الاجتماع السادس والعشرين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بتعزيز دور كفاءة الطاقة وإيلائها أهمية كبيرة بالنسبة للدول العربية، حيث شهد الإطار الاسترشادي إقبالاً كبيراً على اعتماده من قبل الدول العربية، بدايةً من لبنان، الذي اعتمد أول استراتيجية شاملة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في عام 2011، ومن ثم توالى بقية الدول العربية الخمس، كما قامت ثلاث دول عربية في الوقت الحالي بوضع مسودة نهائية لخططها الوطنية، في حين ما تزال خمس دول تقوم بمرحلة التحضير لوضع وتصميم هذه الخطط.

تعددت الأساليب التي اتخذتها الدول في تطبيق الإطار الاسترشادي العربي، مع الاتفاق على الهدف نفسه والذي يقضي بضرورة إدماج كفاءة الطاقة في خليط الطاقة الكلي على المستوى الوطني من خلال التخطيط المدروس المنطوي على تحديد أهداف محددة وإجراءات لتحقيق هذه الأهداف والتي يخصص لتطبيقها مبالغ مالية بمصادر معروفة ومدرجة ضمن الخطط المالية الوطنية.

ويأتي هذا التقرير ليلخص كافة الفعاليات والأنشطة التي تم تنفيذها فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها على المستويين الإقليمي والمحلي حتى شهر فبراير 2014، ومدى التفاعل الذي أبدته الدول العربية في إطار تنفيذ بنوده ومتطلباته.

2. أهمية الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي

شهدت الأعوام السابقة العديد من التحديات فيما يتعلق بأمن إمداد الطاقة في الوطن العربي، مما دفع أصحاب القرار في الدول العربية إلى اعتماد آليات لتخفيض الطلب المتنامي على الطاقة، تجلّت هذه الآليات بوضع خطط واستراتيجيات لترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءتها في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة بمختلف أشكالها من جهة، وارتفاع أسعارها من جهة أخرى.

جاء الإطار الاسترشادي العربي بغرض توحيد الجهود وصهرها في بوتقة واحدة تصب في نهاية المطاف في مصلحة الدول من خلال رسم خارطة طريق مدتها عشر سنوات تشمل أهداف استرشادية لكفاءة الطاقة يتم تحقيقها عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة من الخطط الوطنية، ويتم ذلك من خلال مجموعة من التدابير التي تحددها آلية العمل بالإطار الاسترشادي، كالتحضير لخطة عمل كفاءة الطاقة لمدة ثلاث سنوات بغرض تحقيق هدف مرحلي قصير الأمد ومن ثم التحضير لخطة عمل كفاءة الطاقة لثلاث سنوات إضافية قبل انتهاء مدة الخطة الأولى وتنفيذ الإجراءات الفنية المدرجة فيها. كما يتطلب ذلك أن تقوم الدولة بتحديد مسؤولية التنفيذ والرقابة لوكالة أو أكثر من الهيئات والمؤسسات الجديدة أو القائمة وبعد ذلك إعادة النظر بخطة كفاءة الطاقة بشكل سنوي للتأكد من وفائها بأهدافها.

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمشاريع المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي بجهود حثيثة لنشر مفاهيم الإطار الاسترشادي ومتطلباته، تجلت بتنظيم ورشات عمل إقليمية ومحلية، الهدف منها متابعة تطور الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة مع ممثلي الدول الأعضاء، كما تم عقد منتديات لتبادل المعارف والدروس المستفادة بشأن التقدم بالخطط الوطنية لكفاءة الطاقة، وعرض الدول لأساليب إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في المنطقة، واستعراض آخر خطط تقييم منهجية سياسات واستراتيجيات الطاقة .

والجدول التالي يتناول استعراض لورشات العمل ومتابعة وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة:

م	اسم الورشة	الهدف	المكان	الزمان
1	"كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة" الخطط الوطنية لتحديات الطاقة الإقليمية"	البدء بعملية إعداد لخطة العمل الوطني لكفاءة الطاقة لمدة ثلاث سنوات وذلك من خلال زيادة الوعي لتطوير السياسات الإقليمية الجديدة والاستفادة من الخبرات الإقليمية والأوروبية فضلاً عن تنفيذ نموذج الخطط الوطنية على المستوى الوطني بما ينسجم مع توجهات ومعايير كفاءة الطاقة في الإطار الاسترشادي.	تونس	2010/7/27-26
2	"كفاءة استخدام الطاقة"	استعراض نشاطات كفاءة الطاقة في الأردن وضرورة وضع خطة وطنية لكفاءة الطاقة.	الأردن	2010/10/5
3	"خطة العمل الوطني لكفاءة الطاقة"	عرض خطة عمل كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء للدول العربية والاستفادة من خبراتهم في هذا المجال، وتنفيذ الإطار الاسترشادي العربي لتحقيق الاستراتيجية الوطنية التي تسعى للوصول إلى وفر بنسبة تساوي 20% من سنة الأساس، وتناولت ورشة العمل أيضاً فرص التمويل الدولية المتاحة لتمويل مشاريع وبرامج كفاءة الطاقة.	الأردن	2010/12/6-5
4	"اجتماع لحوار الطاقة رفيع المستوى بشأن كفاءة الطاقة وسياسات الطاقة المتجددة"	مناقشة السياسات والتدابير المطلوبة والمتخذة لوضع خطة عمل وطنية لكفاءة الطاقة في إطار متابعة تطبيق الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي.	سوريا	2010/12/18
5	المخطط الوطني	إعلان المخطط الوطني لكفاءة الطاقة في	لبنان	2010/12/14

		لبنان من خلال معالي المهندس/ جبران باسيل وزير الطاقة والمياه الذي يحتوي على أربعة عشر مبادرة.	التوجيهي لكفاءة الطاقة في الجمهورية اللبنانية "	
2011/4/28	تونس	مناقشة التطورات في إعداد (NEEAP) للدول الأعضاء في المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، حيث تم عرض تجارب تونس ولبنان، وشارك في الورشة أعضاء مجلس أمناء المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.	"خط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة (NEEAP) للدول الأعضاء في المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة"	6
2011/5/5-4	مصر	مناقشة مقترح بوضع إطار مؤسسي لمرحلة انتقالية تقوم على إعطاء المجلس الأعلى للطاقة الدور الرئيسي في التخطيط الوطني المتكامل والمبني على التعاون والتنسيق مع وحدات يتم تكوينها داخل كل قطاع منتج ومستهلك للطاقة، وتقوم هذه الوحدات بوضع خطط وأهداف قطاعية لتكون جزءاً لا يتجزأ من الخطة الوطنية الشاملة، وشارك في الورشة المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتعاون مع وحدة ترشيد الطاقة التابعة لمجلس الوزراء المصري، وأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ومشروع كفاءة الطاقة الأورومتوسطي في قطاع الأبنية (MEDENEC)، بالإضافة للعديد من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة (الاتحاد الأوروبي - البنك الدولي - الإسكوا - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة).	"دعوة لحوار بناء حول منهجية إدماج كفاءة الطاقة في الاقتصاد المصري"	7
2011/11/21	السودان	مناقشة التخطيط ما قبل تنفيذ الخطط	تنفيذ الإطار	8

		الوطنية لكفاءة الطاقة، الجدوى الاقتصادية لإجراءات وخطط كفاءة الطاقة، آليات المتابعة والتقييم، المتطلبات العامة لنجاح الإطار الاسترشادي، وشارك في الورشة ممثلين عن كل من (تونس، فلسطين، سورية، لبنان، الأردن، الجزائر، السودان، السعودية، مصر والبحرين).	الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها "المتطلبات العامة -الأهداف والإجراءات"	
ديسمبر /2011	فلسطين	عرض المسودة الأولى لخطة العمل الوطنية الفلسطينية للنقاش، حيث احتوت الخطة على 23 إجراء، شملت قطاعات مختلفة كالأبنية والصناعة.	"ورشة عمل وطنية لمناقشة خطة كفاءة الطاقة الفلسطينية"	9
2012/12/11	اليمن	عرض منهجية تقييم الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة ومتابعة تنفيذ الإطار الاسترشادي وتطور الخطط الوطنية ودفع اليمن باتجاه وضع الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة.	"تطور خطط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة في المنطقة العربية...منهجية المتابعة والتقييم"	10
2012/9/29	السودان	إطلاق الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في السودان، وشارك في الورشة وزارة الكهرباء والموارد المائية السودانية بالتعاون مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة .	"ورشة عمل وطنية لإطلاق الخطة الوطنية للسودان"	11
2012/11/5	مصر	إطلاق خطة العمل الوطنية المصرية لكفاءة الطاقة، وافتتح فعاليات الورشة معالي المهندس/ محمود بلبع وزير الكهرباء والطاقة المصري وبحضور أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.	"ورشة عمل وطنية لإطلاق خطة العمل الوطنية المصرية لكفاءة الطاقة"	12

2012/12/3	الأردن	<p>عرض المسودة الأولى لخطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة بحضور معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور/ علاء البطاينة ومجموعة من ممثلي الجهات المعنية على المستوى الوطني.</p>	<p>"ورشة عمل وطنية لعرض المسودة الأولى لخطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة"</p>	13
2013/12/11-10	الجزائر	<p>التعرف على مدى التقدم في وضع الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة وعرض آخر المستجدات في هذا الإطار بالنسبة للدول العربية بالإضافة إلى أحدث التقنيات المستخدمة في متابعة وتقييم هذه الخطط والأهداف الموضوعية في مجال كفاءة الطاقة.</p>	<p>"ورشة عمل إقليمية حول متابعة تطور وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في المنطقة العربية"</p>	14

تطور وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة

شهدت الفترة الماضية العديد من الإنجازات فيما يتعلق بتطبيق الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي، ووضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة من قبل الدول العربية، مما يدل على اهتمام وإرادة قوية من قبل واضعي السياسات في الدول العربية على مواجهة تنامي الطلب على الطاقة، في الوقت الذي أشارت فيه منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) إلى أن معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة في الدول العربية بلغ حوالي 5.2% مشيرةً إلى أنه يعد مرتفعاً مقارنة بمعدلات استهلاك الطاقة في بعض مناطق أخرى في العالم¹، ونستعرض فيما يلي بالتفصيل النشاطات والإجراءات التي جرت لغاية شهر فبراير 2014 في الدول العربية التي اتخذت خطوات محددة باتجاه وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة.

1.3 تطور تنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة

سارعت ست دول عربية باعتماد خططها الوطنية لكفاءة الطاقة بحسب الإطار الاسترشادي العربي، إلا أن هذه الدول تباينت من حيث تنفيذ الخطط، على سبيل المثال، قامت فلسطين بتحقيق حوالي 50% من الهدف المخطط للتوفير في المرحلة الأولى من الخطة (2012-2014)، في حين ما تزال بعض الدول في مرحلة تصميم الإجراءات مثل الأردن والسودان، وفيما يلي استعراض لتطور تنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة.

1.1.3 المملكة الأردنية الهاشمية:

قام المشروع الأوروبي المتوسطي لكفاءة الطاقة في قطاع الأبنية (MED-ENEC) الممول من قبل الاتحاد الأوروبي بالتعاقد مع خبير وطني للعمل على وضع المسودة الأولية للخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في الأردن والتي تم عرض ملامحها الأولية في ورشة العمل التي عقدت في السودان في نوفمبر 2012 ولقد اعتمدت الخطة نفس الطريقة الواردة في الإطار الاسترشادي لحساب الهدف الاسترشادي لكفاءة الطاقة، وبتاريخ 2013/6/16 تم تعميم الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في الأردن من قبل رئاسة الوزراء على كافة الجهات المعنية وذلك وفقاً لكتاب رئاسة الوزراء رقم

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

16439/1/11/58، تناولت الخطة عشرة قطاعات رئيسية، وهي القطاع المنزلي والصناعي والتجاري وضخ المياه وإنارة الشوارع، بالإضافة إلى إدارة وتخطيط الطاقة المتكاملة في المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة، والتدابير والإجراءات المخصصة للقطاع العام ولقطاع الطاقة ومؤسسات قطاع الطاقة، وضم القطاع الأخير التدابير الأفقية والمشاركة بين جميع القطاعات، وبلغ عدد الإجراءات تسع وعشرون إجراءً، توزعت على القطاعات السابقة.

2.1.3 الجمهورية التونسية

قامت تونس باعتماد الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة 2013-2020 وذلك في يونيو 2013. وتم وضع هدف نهائي يتمثل بتوفير 16.5 مليون طن مكافئ نפט طيلة فترة الخطة، بحيث يتم تحقيق 40% من الوفر المتوقع والمتمثل ب (6.6) مليون طن مكافئ نפט في المرحلة الأولى من الخطة (2013-2016) ومن ثم تحقيق وفر 60% في المرحلة الثانية من الخطة 2017-2020.

ويتوزع هذا الوفر على القطاعات كما يلي:

قطاع الأبنية: تحقيق وفر يقدر بحوالي (8) مليون طن مكافئ نפט والذي يقدر بحوالي 49% من الهدف النهائي.

قطاع الصناعة: تحقيق وفر يقدر بحوالي (4.4) مليون طن مكافئ نפט والذي يقدر بحوالي 26% من الهدف النهائي.

قطاع النقل: تحقيق وفر يقدر بحوالي (4.1) مليون طن مكافئ نפט والذي يقدر بحوالي 25% من الهدف النهائي .

وتعتمد خطة كفاءة الطاقة على ثلاث استراتيجيات رئيسية:

1. الدعم المباشر للقطاعات ويحتوي على ثمانية إجراءات في المرحلة الأولى من الخطة 2013-2016.

2. التدخلات الأفقية وتغطي هذه التدخلات ثلاثة محاور رئيسية، بناء القدرات وحملات التوعية ورصد وتقييم التدابير.

3. دعم وتنفيذ الإطار التشريعي.

تناولت الخطة عدداً من الإجراءات الرئيسية للفترة 2013-2020 وهذه الإجراءات هي:

- التوليد المشترك للطاقة؛
- وكفاءة الأجهزة الكهربائية؛
- كفاءة الطاقة في الإنارة؛
- كفاءة الطاقة في المباني والمرافق؛
- ومراجعة الحسابات والعقود.

3.1.3 جمهورية السودان

تم إقرار الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في السودان في أبريل 2013 من قبل مجلس رئاسة الوزراء وتهدف الخطة إلى تحقيق وفر في الطاقة الكهربائية من خلال إجراءات تتم في مجالات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك على مستوى المستهلك النهائي، حيث تنقسم الخطة إلى مرحلتين:

– المرحلة الأولى من 2013-2016: تهدف الخطة السودانية إلى تحقيق وفر يقدر بحوالي 14% من الطاقة الكهربائية المستهلكة لعام 2016، وبالأخذ بعين الاعتبار إجمالي الاستهلاك الحالي من الطاقة الكهربائية والاستهلاك المتوقع في العام 2020 والأسعار الحالية للطاقة الكهربائية فإن تحقيق هذا الهدف يعني الوصول إلى وفر في الطاقة المستهلكة بحلول عام 2016 يقدر بحوالي 2607 جيجاوات ساعة.

– المرحلة الثانية من 2017-2020: تحقيق وفر يقدر بحوالي 15% من إجمالي الطلب على الطاقة الكهربائية في السودان ابتداءً من العام 2016 حتى العام 2020.

تناولت الخطة ثلاثة قطاعات رئيسية هي القطاع الحكومي والقطاع السكني والقطاع الصناعي، ولكل قطاع نسبة معينة من الوفر باستثناء القطاع الصناعي، كما تناولت الخطة ستة إجراءات رئيسية هي:

- الإجراءات المتعلقة بالقطاعات الثلاثة إضافةً إلى إجراءات كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء (ثمانية إجراءات)؛

- وإجراءات كفاءة الطاقة المتجددة (سبعة إجراءات)؛
- الإجراءات المشتركة بين القطاعات والتي تناولت إجراء بطاقات كفاءة الطاقة.

4.1.3 دولة فلسطين

صادقت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية على الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة وترشيد الاستهلاك لدى المستهلك النهائي بحسب متطلبات الإطار الاسترشادي العربي في قرارها رقم أ.ع.م.و/387/2012 بتاريخ 2012/3/19.

تهدف الخطة إلى تحقيق وفر على الأقل 5% من مجمل الطلب على الطاقة الكهربائية في القطاعات المختلفة بحلول العام 2020، وذلك من خلال تقسيم الخطة إلى ثلاث مراحل، حيث تم تحقيق ما يقارب 50% من الهدف المخطط للتوفير في المرحلة الأولى من الخطة (2012-2014) والتمثل بتوفير 43 جيجاوات ساعة من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة على هذه الفترة.

5.1.3 الجمهورية اللبنانية

قامت الحكومة اللبنانية بتبني الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة للفترة 2011 – 2015 رسمياً بالقرار رقم 26 وذلك من خلال مجلس الوزراء يوم 10 نوفمبر 2011.

ويقوم المركز اللبناني لحفظ الطاقة (LCEC) حالياً بفصل الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة عن الخطة الوطنية للطاقة المتجددة، حيث أن الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة تتضمن أربع عشرة مبادرة بما فيها مبادرات الطاقة المتجددة وعددها ست مبادرات، لذلك سيتم تقييم وقياس فعالية ثمان مبادرات، أما ما يتعلق بالطاقة المتجددة، فسيتم إعداد الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة وفقاً للإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة، والتي لن تشمل على مبادرات بل على تكنولوجيات، وذلك للإجابة على سؤال مركزي واحد هو كيف يمكن تحقيق 12% من الطاقة المتجددة في العام 2020 كهدف استراتيجي،

وفي إطار العمل على الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة، قام خبير من المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بزيارة إلى بيروت في يونيو من العام 2013، تم في هذه الزيارة استعراض لنقاط الضعف والقوة للخطة اللبنانية لكفاءة الطاقة، خاصة لناحية التقييم والقياس، ومن المنتظر أن يقوم الخبير بتقديم تقرير تقويمي ينطوي على توصيات محددة تسمح بإعادة تقييم الخطة، وذلك بالاستعانة بخبيرين: دولي ومحلي، على أن يتحمل المشروع الأورومتوسطي لكفاءة الطاقة في قطاع الأبنية (MED-ENEC) تغطية تكلفة المساعدة التقنية.

6.1.3 جمهورية مصر العربية

تم إعداد الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء واعتمادها من قبل رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 11 يوليو 2012 وتم عرضها في ورشة عمل إطلاق الخطة التي عقدت بتاريخ 5 نوفمبر 2012 بحضور معالي وزير الكهرباء والطاقة المصري، حيث حددت الخطة المصرية هدفاً لترشيد الطاقة الكهربائية من جانب الطلب حتى 5% من استهلاك الطاقة الكهربائية من عام 2015، وذلك من خلال تركيز العمل على ثلاثة قطاعات رئيسية.

2.3 تطور وضع الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة

1.2.3 مملكة البحرين

قامت مملكة البحرين بتسمية نقطة اتصال، وتم تسمية الجهة المعنية بإعداد وتطبيق الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة، كما تم جمع البيانات الفنية لقطاعات استهلاك الطاقة للأعوام الخمسة الماضية والأعوام القادمة حتى عام 2020، وتقوم هيئة الكهرباء والماء حالياً بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من أجل البدء في إعداد الخطة وفقاً للبرنامج المقترح، التي من المزمع أن تستهدف كل من القطاع المنزلي والتجاري والصناعي.

2.2.3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بدأ العمل بالبرنامج الوطني الجزائري لكفاءة الطاقة منذ إصدار قانون التحكم في الطاقة رقم 1999/9، والذي يتكون من ثلاث مراحل أساسية تتناول قطاعات (المباني والصناعة والنقل)، وتم وضع مسودة الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة 2011-2013 وفقاً للإطار الاسترشادي العربي، إلا أنه بسبب التأخر في إنجاز بعض الإجراءات، سيتم اعتمادها على الفترة 2013-2015 على المدى القصير.

ويجري العمل حالياً على إعداد الخطة الجزائرية بالتعاون مع المشروع الأورومتوسطي لكفاءة الطاقة في قطاع البناء (MED-ENEC)، وذلك بناءً على طلب سابق تقدمت به الوكالة الوطنية لتنمية وترشيد استخدام الطاقة (APRUE) بغرض المساعدة التقنية، كما يتم التواصل مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء للحصول على المساعدات التقنية من حيث ملائمتها للإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة، ومن المتوقع وضع الخطة الجزائرية في صيغتها النهائية في نهاية الشهر السادس من العام الحالي 2014.

3.2.3 الجمهورية العربية السورية

تم تحديد نقطة الاتصال لمتابعة تطبيق الإطار الاسترشادي العربي وهو المركز الوطني لبحوث الطاقة، ولقد تم إعداد المسودة الأولى للخطة حيث تناولت أربعة قطاعات رئيسية هي الصناعة من خلال 4 إجراءات والأبنية 11 إجراء والزراعة 3 إجراءات وإجراءين في مجال النقل، كما تطرقت مسودة الخطة إلى الإجراءات التي سيتم تنفيذها في قطاع الكهرباء و4 إجراءات أخرى تكميلية تتناول موضوع التعليم والإعلام وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء شركات خدمات الطاقة (ESCOs)، كما حددت مسودة الخطة هدفاً لعام 2020 يساوي إلى تخفيض 10% من استهلاك الطاقة آنذاك، ولقد توقف العمل على وضع الخطة نتيجة الظروف الحالية التي تمر بها سورية .

4.2.3 جمهورية العراق

قامت جمهورية العراق باعتماد خطة تمهيدية لكفاءة الطاقة بموجب قرار رقم 362 الصادر بتاريخ 2013 /2/26، تمتد فترة الخطة بين عامي (2013 - 2016) وتناولت قطاع الكهرباء، وتهدف لتحقيق وفر من 5-10% من استهلاك الطاقة الكهربائية لعام 2016.

وجاري العمل في الوقت الحالي مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لتقديم الاستشارة الفنية اللازمة لوضع الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في العراق بحيث تتناسب مع متطلبات الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة.

5.2.3 دولة قطر

قامت شركة الكهرباء والماء القطرية بوضع مسودة الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة لدولة قطر حيث أعدها قسم الحفاظ على الطاقة في الشركة بتوجيه من سعادة المهندس/ عيسى هلال الكواري المدير العام للمؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء. حيث اعتمدت الخطة على تحديد مؤشر الاستهلاك (**Energy unit per capita**) كأساس في التخطيط مع تحديد بعض الإجراءات المحددة في مجال كفاءة الطاقة كبطاقات ومعايير كفاءة الطاقة لأجهزة التكييف، وجدير بالذكر أن الخطة شملت أيضاً قطاعي الكهرباء والماء، وقد تم إصدار الخطة والإعلان عنها في الفترة من 7 إلى 9 يناير 2013، وذلك في المؤتمر الرابع للاتحاد العربي للكهرباء بالدوحة، حيث صدرت بشكل لا يتعارض مع متطلبات الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة، ولم يتم تعميم الخطة بشكلها النهائي لغاية وقتنا هذا.

6.2.3 دولة ليبيا

تم وضع المسودة النهائية للخطة الوطنية الليبية لكفاءة الطاقة وذلك في شهر أبريل 2013، وجاري العمل حالياً على اعتمادها بشكل رسمي، حيث تمت إحالتها إلى معالي الوزير الدكتور/ علي محمد امحيرق، ومن ثم سيتم إحالتها إلى رئاسة الوزراء، ومن المتوقع أن يتم اعتمادها بشكل رسمي من الرئاسة خلال شهر فبراير 2014.

تهدف الخطة إلى تحقيق وفر بحوالي 4% من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية المتوقع في ليبيا سنة 2020، والذي يقدر بحوالي 2723 جيجاوات ساعة، والهدف الكلي لسنة 2016 هو تحقيق وفر بحوالي 1089 جيجاوات ساعة، وذلك بسبب صعوبة حساب استهلاك الكهرباء في ليبيا، كما حددت الخطة عشرة إجراءات، توزعت على قطاعين أساسيين هما، القطاع السكني والقطاع الحكومي.

7.2.3 المملكة المغربية

تم عقد مناظرة وطنية لكفاءة الطاقة في مارس 2013، كان الغرض منها تطوير الاستراتيجية الوطنية لكفاءة الطاقة، من خلال استهداف قطاعات (الأبنية، الصناعة، النقل، الإضاءة والزراعة) والتركيز على قطاع النقل باعتباره القطاع الأهم في المغرب من ناحية التوفير، وذلك على عكس الدول التي تضع المباني كأولوية لتحقيق وفر في استهلاك الطاقة، حيث انقسمت المناظرة إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: جرد معطيات عامة عن الاستهلاك و الطاقة و الاقتصاد في الداخل والخارج.
الهدف : مقارنة كيفية الوضع المحكم للاستراتيجية الوطنية لكفاءة الطاقة (النجاحة الطاقية) 2030

المرحلة الثانية: إخطار جميع أصحاب المصلحة (الوزارات والسلطات المحلية و الجمعيات المهنية والخبراء والمحامين و العلماء..) والعمل على اقتراح تدابير ملموسة

المرحلة الثالثة: تطوير الاستراتيجية الوطنية لكفاءة الطاقة (النجاحة الطاقية) في أفق 2030 ووضع خطط العمل المرتبطة بها.

تم تحديد شهر ديسمبر 2013 كموعدا لتقديم نتائج المناظرة، إلا أن هذه المناظرة لم تتعقد، حيث تم تأجيلها إلى موعد لاحق.

8.2.3 الجمهورية اليمنية

تحت رعاية معالي السيد وزير الكهرباء والطاقة اليمني تم تنظيم ورشة عمل إقليمية بعنوان "الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة منهجية المتابعة والتقييم" وذلك في العاصمة اليمنية صنعاء بتاريخ 11 ديسمبر 2012 على هامش الاجتماع الثالث لفريق كفاءة الطاقة، وجاء ذلك بعد أن تقدمت اليمن بطلب رسمي للحصول على المساعدة الفنية في إعداد الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة وتم البدء بالخطوات التنفيذية للخطة خلال العام 2013.

تم تسمية نقطة ارتباط المهندس/ أحمد سالم الخولاني وجاري العمل حالياً على وضع تصميم الخطة اليمنية لكفاءة الطاقة بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

4. متابعة التطور النوعي والتأثير الكمي لخطط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة:

المملكة الأردنية الهاشمية:

تم حالياً البدء بالعمل بستة عشر إجراءً، في حين ما يزال إحدى عشر إجراءً قيد التنفيذ، وبقي القطاع التجاري فقيراً من ناحية التنفيذ، حيث أنه لم يتم اتخاذ أي خطوة فيما يتعلق بإجراء القطاع التجاري. ووضعت الخطة الأردنية هدفاً استرشادياً يتلخص بتخفيض استهلاك الطاقة بنسبة 20% حتى عام 2020، وتخفيض استهلاك الطاقة بنسبة 4.4% حتى نهاية عام 2014، وقد تناولت الخطة عدداً من القطاعات والإجراءات المستهدفة في كل قطاع وآخر التطورات عليها كما هو مبين على النحو التالي:

القطاع	الإجراءات	آخر التطورات
السكني	استبدال 1.5 مليون من المصابيح المتوهجة بالمصابيح الفلورية المدمجة (CFL).	الإجراءات في مراحلها النهائية لإحالة تنفيذ هذا المشروع والذي تم طرحه من قبل وزارة الطاقة والثروة المعدنية للمرة الثانية.
	إعداد ملصق كفاءة الطاقة لأربعة أجهزة منزلية.	تم الانتهاء من إعداد ملصق كفاءة الطاقة لعشرة أجهزة كهربائية.
	تركيب 30 ألف نظام شمسي لتسخين المياه في القطاع المنزلي.	تم إصدار نظام تنظيم إجراءات ووسائل ترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها رقم (73) لسنة 2012، حيث نصت الفقرة (أ) من المادة رقم (10) على إلزامية تركيب سخان شمسي للأبنية التي تزيد مساحتها على (250) متر مربع، والشقة التي تزيد مساحتها على (150) متر مربع والمكتب الذي تزيد مساحته على (100) متر مربع وذلك اعتباراً من 2013/4/1.
		كما ويتم حالياً العمل على تنفيذ مشروع الترويج

القطاع	الإجراءات	آخر التطورات
		لاستخدام السخانات الشمسية في القطاعات المختلفة.
	عمل مسح ميداني للقطاع المنزلي.	تم الانتهاء من المسح الميداني للقطاع المنزلي ويتم العمل حالياً على إعداد تقرير المسح في وزارة الطاقة والثروة المعدنية.
	تركيب 5162 نظام شمسي لتسخين المياه بالتعاون مع مؤسسة نهر الأردن.	يتم تنفيذ هذا البرنامج بدعم مالي وفني من وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالتنسيق مع مؤسسة نهر الأردن والجهات ذات العلاقة.
الصناعي	عيادة الطاقة والبيئة المتنقلة.	سوف يتم تنفيذ هذا المشروع بإشراف غرفة صناعة عمان.
التجاري	استبدال الكوابح التقليدية (CB) بكوابح إلكترونية (EB) لمصابيح الفلورسنت.	
ضخ المياه	المرحلة الأولى: تحسين كفاءة استخدام الطاقة لسلطة المياه الأردنية (IEE) والمرحلة الثانية: (EEP).	يتم تنفيذ هذا البرنامج بإشراف سلطة المياه الأردنية بالتعاون مع (GIZ).
إنارة الشوارع	<ul style="list-style-type: none"> - استبدال المصابيح الزئبقية بمصابيح أكثر كفاءة. - استخدام ضوابط إضاءة الشوارع التلقائية. - تركيب أجهزة تحكم بالجهد الكهربائي. 	يتم تنفيذ مشروع تجريبي في المركز الوطني لبحوث الطاقة.
إدارة وتخطيط الطاقة	تعزيز بعد " إدارة الطاقة " في عملية التخطيط والتشغيل لهيئة تنمية المناطق التنموية من خلال زيادة التوعية وبناء	تم مخاطبة رئيس مجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة من خلال كتاب وزارة الطاقة والثروة المعدنية رقم 562/6/3/4 تاريخ

القطاع	الإجراءات	آخر التطورات
المتكاملة في المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة	<p>القدرات واعتماد أفضل الممارسات في مجال الطاقة والمياه.</p>	<p>2014/1/23 وذلك لمتابعة تنفيذ المبادرات والمشاريع المتعلقة بالخطة الوطنية لكفاءة الطاقة.</p>
	<p>تنفيذ وتطوير الدلائل الإرشادية للطاقة وخطط العمل التنفيذية في المناطق التنموية في منطقة البحر الميت ومدينة معان. (قطاع السياحة)</p>	
	<p>دعم الاستثمارات الخضراء والتكنولوجيا النظيفة (مشاريع الطاقة المتجددة) في منطقة معان التنموية من خلال الترويج للسياسات والحوافز الملائمة.</p>	
	<p>إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات الطاقة الوطنية Databank National Energy للمناطق التنموية والمناطق الصناعية ومنطقة الزرقاء الصناعية التابعة لمؤسسة المدن الصناعية JIEC.</p>	
	<p>تطوير وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة في المناطق الصناعية/ مصنع معالجة مياه الصرف الصناعية الثانية.</p>	
	<p>مشروع إضاءة الطرق والمرافق العامة في منطقة الموقر الحرة باستخدام الطاقة الشمسية.</p>	
التدابير	<p>تخفيض استهلاك المباني الحكومية والمرافق العامة بنسبة 10%.</p>	<p>تم تسمية ضباط ارتباط من كافة الوزارات الحكومية لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين</p>

القطاع	الإجراءات	آخر التطورات
والإجراءات للقطاع العام		كفاءتها. يتم حالياً تنفيذ عملية دراسات التدقيق الطاقوي من خلال المركز الوطني لبحوث الطاقة والتي تعمل على تقييم والبحث في فرص ترشيد استهلاك الطاقة في هذه المباني.
	استبدال 50000 لمبة توهجية بالللمبات الموفرة للطاقة (CFL).	قامت وزارة الطاقة والثروة المعدنية بإحالة عطاء تنفيذ المرحلة الأولى لتكريب 50000 لمبة موفرة للطاقة (CFL) في المباني الحكومية.
مؤسسات قطاع الطاقة	الخطة الإعلامية لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها.	تقوم وزارة الطاقة والثروة المعدنية حالياً بتنفيذ خطة إعلامية بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية/ المركز الوطني لبحوث الطاقة. تقوم هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بتنفيذ الخطة الإعلامية لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها.
تدابير لقطاع الطاقة	مشروع توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية 288 KWp.	يتم تنفيذه حالياً من خلال الجمعية العلمية الملكية/ المركز الوطني لبحوث الطاقة.
	بناء القدرات في مجال الطاقة الرياح وتركيز الطاقة الشمسية (WECSP Project)	يتم تنفيذه حالياً من خلال الجمعية العلمية الملكية/ المركز الوطني لبحوث الطاقة.
التدابير الأفقية والمشتركة بين القطاعات	إعفاء أجهزة ومعدات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من ضريبة الجمارك وضريبة المبيعات.	إن هذا البرنامج هو برنامج مستمر ويتم تنفيذه بإشراف وزارة الطاقة والثروة المعدنية ومن خلال لجنة فنية تضم كافة الجهات المعنية منذ عام 2010.
	تطوير قطاع خدمات الطاقة (ESCOs)	تم إعداد مسودة تعليمات "ممارسة نشاط تقديم خدمات التدقيق الطاقوي الإلزامي" بصورتها

القطاع	الإجراءات	آخر التطورات
		النهائية.
	الخطة الوطنية التوعوية لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها.	تم الانتهاء منها.
	إصدار نظام تنظيم إجراءات ووسائل ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها.	تم إصداره والعمل به.
	كودة حفظ الطاقة في المباني.	تم إصدارها والعمل بها.
	كودة الطاقة الشمسية.	تم إصدارها والعمل بها.
	كودة العزل الحراري للأبنية.	تم إصدارها والعمل بها.
	برامج الوكالة الفرنسية AFD لدعم مشاريع وإجراءات كفاءة الطاقة.	تحت التنفيذ.
	برنامج الاتحاد الأوروبي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في الأردن.	تحت التنفيذ.

الجمهورية التونسية

لم يرد معلومات من نقطة الاتصال.

جمهورية السودان

تفاصيل تنفيذ الإجراءات:

م	الإجراء	آخر التطورات المتعلقة بتنفيذ الإجراء
1	خفض استهلاك الكهرباء في المباني الحكومية.	انطلق العمل في 10 مباني كمشروع ريادي، وتم توجيه خطابات مناشدة بالترشيد لكل رؤساء الوحدات الحكومية بالعاصمة.
2	خفض استهلاك الإنارة بالقطاع الصناعي.	شكلت لجنة قومية للنظر في مواصفات الأجهزة المنزلية، وأجريت مباحثات مع شركات محلية لتوريد 500 ألف مصباح مدمج.
3	تحسين معامل القدرة بالقطاع الصناعي.	فرضت غرامات على مستهلكي الطاقة الغير فعالة (kVARh) حسب معامل القدرة، وانخفض استهلاك الطاقة الغير فعالة خلال شهرين بنسبة 22.5%.
4	تخفيض الفقد في شبكات النقل.	اتخذت إجراءات تشغيلية لتشغيل التوليد الأقرب لمراكز الأحمال، ووضعت مواصفات محولات قليلة الفقد للمشروعات.
5	تخفيض الفقد في شبكات التوزيع.	اكتمل تركيب عدادات الطاقة في 35 محطة توزيع ضغط متوسط من أصل 89.
6	تأهيل محطة سنار المائية.	تم تأهيل 4 شركات مقاولات، وتم رفع التمويل إلى بنك التجارة التفضيلية.
7	تأهيل محطة توليد جبل أولياء المائية.	اكتمل تأهيل 4 مولدات.
8	تغيير الوقود بمحطة قري الحرارية.	اكتمل العمل في الأربعة توربينات المستهدفة.
9	محطة توليد رياح نبالا 20 ميغاوات ودينقلا 100 ميغاوات.	البحث عن التمويل.
10	كهرباء الريف.	طرح عطاء ل 5000 وحدة شمسية منزلية تحت التقييم
11	محطات شمسية الفاشر ونبالا والجنيينة.	أعدت مستندات العطاء.

م	الإجراء	آخر التطورات المتعلقة بتنفيذ الإجراء
12	محطة الخرطوم الشمسية 10 ميجاوات.	طرح عطاء تحت التقييم.

دولة فلسطين

تم تحقيق ما يقارب 50% من الهدف المخطط للتوفير في المرحلة الأولى من الخطة (2012-2014) والمتمثل بتوفير 43 جيجاوات ساعة من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة على هذه الفترة، حيث توزع هذا الوفرة على القطاعات كما يلي:

القطاع المنزلي: 36% وذلك من خلال التدقيق الطاقوي وحملات التوعية لربات البيوت

القطاع الصناعي: 34% وذلك من خلال التدقيق الطاقوي وحملات التوعية وأيضاً من خلال دعم القطاع الخاص: عن طريق تغطية الفائدة البنكية بنسبة 5% لتطبيق مشاريع كفاءة الطاقة وتطبيق التوصيات التي لا تحتاج إلى استثمار

قطاع الخدمات: 30% وذلك من خلال التدقيق الطاقوي وحملات التوعية وأيضاً من خلال دعم القطاع العام من خلال الصندوق الدوار.

على صعيد السياسات المقترحة لإنجاز الخطة الوطنية قامت فلسطين باعتماد ثلاث سياسات من أصل السياسات الأربع المقترحة في الخطة الوطنية، وأما بالنسبة للنتائج التي تحققت في المرحلة الأولى من الخطة كانت على النحو التالي:

التدقيق الطاقوي على:

- 15 مصنع؛
- 11 تدقيق في قطاع الخدمات والتجاري؛
- 17 في قطاع المباني الحكومية (الوزارات والمستشفيات الحكومية)؛
- 4 في المدارس الحكومية والخاصة؛

- 10 في القطاع المنزلي؛

- 6 في القطاع الزراعي (5 مضخات للمياه ومزرعة دواجن).

مشروع الصندوق الدوار:

تم إنشاء الصندوق الدوار للاستثمار في مشاريع كفاءة الطاقة، وقد تم إقرار الصندوق الدوار من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 3/ 5/ 2013 .

حيث أنه تم تطبيق مشروع للسخانات الشمسية على مبنى مستشفى رفيديا بنابلس ومبنى المستشفى الكويتي برام الله ومستشفى يطا، وجار العمل أيضاً على تركيب نظام تحكم لمبنى سلطة الطاقة.

مشاريع القرض الحسن:

تقوم سلطة الطاقة الفلسطينية وبالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية بتنفيذ مشروع في مجال تحسين ترشيد استهلاك الطاقة بكل أنواعها في فلسطين. ونظراً لوجود مشكلة في التدفقات النقدية لدى كثير من الشركات والمؤسسات الفلسطينية فقد تم اقتراح تغطية الفائدة البنكية للقروض التي يحتاجها القطاع الخاص في مجال شراء وتركيب المعدات المتعلقة بصلب برنامج كفاءة الطاقة، وبالتالي تستطيع الشركة أو المؤسسة تسديد القرض من المبالغ الموفرة بسبب وجود هذه المعدات أو النظام.

يتم تغطية الفائدة البنكية المتناقصة (على ألا يزيد قيمتها عن 5%)، وفي حال وجود بعض البنوك المحلية التي تزيد فيها الفائدة عن 5% فإن الشركة المتقدمة للقرض تتحمل القيمة التي تزيد عن 5% من الفائدة البنكية. والفترة القصوى للقرض لا تتجاوز 5 سنوات.

حملات التوعية:

تم تنفيذ إحدى عشر نشاطاً، تتوزع ما بين أنشطة تستهدف الطلاب من خلال مديريات التربية، وإعلانات صحفية وطرفية هدفها الترويج للقرض الحسن، والهدايا الدعائية مثل الأقلام المطبوع

عليها اسم وحدة كفاءة الطاقة (الإدارة العامة لكفاءة الطاقة)، إضافةً إلى نشر كتيب خاص بمبادرة القطاع العام (الصندوق الدوار).

الحصول على الموافقة على 1500 لمبة LED من أصل 10000 لمبة CFL من البنك الدولي سيتم البدء بتنفيذها مطلع العام 2014.

الجمهورية اللبنانية

فيما يلي جدول لآخر التطورات الحاصلة فيما يتعلق بالمبادرات اللبنانية لكفاءة الطاقة

المبادرة	آخر التطورات المتعلقة بتنفيذ المبادرة (ما تم إنجازه)	المخطط له
حظر استيراد المصابيح المتوهجة.	تم إنجاز مشروع توزيع 3 ملايين لمبة موفرة للطاقة.	منع استيراد اللمبات الفلورية المدمجة خلال العام 2014 فور توفّر الظروف التشريعية.
حظر استيراد المصابيح المتوهجة.	تم إنجاز مشروع توزيع 3 ملايين لمبة موفرة للطاقة.	منع استيراد اللمبات الفلورية المدمجة خلال العام 2014 فور توفّر الظروف التشريعية.
اعتماد قانون حفظ الطاقة ومؤسسة المركز اللبناني لحفظ الطاقة.	لا يوجد أي تطورات فيما يتعلق بتنفيذ هذه المبادرة.	توفّر ظروف انعقاد الحكومة اللبنانية لدراسة مشروع قانون حفظ الطاقة تمهيداً لإحالاته إلى المجلس النيابي.
تصميم وتنفيذ إستراتيجية الإنارة العامة.	تنفيذ تركيب 800 عمود إنارة على الطاقة الشمسية.	- تم إلزام مشروع لتركيب 1000 عمود إنارة على الطاقة الشمسية. - تم إلزام مشروع آخر لتركيب 1000 عمود على الطاقة الشمسية. - تم إلزام مشروع جديد لإنارة عدد من المواقع الأثرية على الطاقة الشمسية. - تحضير مشروع قبول هبة من الحكومة الصينية

لتخصيص مبلغ 3,6 مليون دولار أميركي كهبة، موضوعها الإثارة العامة على الطاقة الشمسية والهوائية معاً لأوتوستراد رئيسي.		
أكواد كفاءة الطاقة في المباني.	أكواد كفاءة الطاقة في المباني.	أكواد كفاءة الطاقة في المباني
آليات التمويل والحوافز.	آليات التمويل والحوافز.	آليات التمويل والحوافز
- المشاركة في فعاليات اليوم العربي لكفاءة الطاقة وتأمين ما يلزم من مستلزمات إعلامية وإعلانية. - تحضير حملة إعلامية كبرى للعام 2014 حول آلية تمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة .NEEREA	إطلاق حملتي توعية حول السخانات الشمسية والتعداد الصافي.	الوعي وبناء القدرات
من المتوقع أن يكون السوق للعام 2014 أكثر اتساعاً وشمولاً، مع دراسة وضع أسس علمية وتقنية لإعادة تصنيف هذه الشركات التي سيعتمدها المركز اللبناني لحفظ الطاقة وفرض شروط مهنية من أبرزها تأهيل المهندسين من خلال التعاقد مع جامعة شنايدر للحصول على دورات تقنية وهندسية متقدمة في موضوعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.	فتحت آلية تمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة NEEREA السوق واسعاً أمام عمل شركات خدمات الطاقة، حيث لا يمكن للمستفيد من القرض إلا الاستناد إلى الدراسة الاستشارية لهذه الشركات.	تمهيد الطريق لتفعيل التدقيق الطافي ونشاطات الإسكوا
يتم العمل بالتنسيق مع معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات في العام 2014 لإطلاق اللصاقات لبعض الأجهزة الكهربائية الأكثر استهلاكاً للكهرباء وفي مقدمتها أجهزة التكييف والتبريد المنزلية.	لا يوجد أي تطورات فيما يتعلق بتنفيذ هذه المبادرة.	الترويج لمعدات كفاءة الطاقة في القطاعين المنزلي والتجاري. (المعايير واللصاقات)

جمهورية مصر العربية

حددت الخطة المصرية هدفاً لترشيد الطاقة الكهربائية من جانب الطلب حتى 5% من استهلاك الطاقة لكهربائية من عام 2015، وذلك من خلال تركيز العمل على ثلاثة قطاعات رئيسية وكانت النتائج على النحو التالي:

- **القطاع المنزلي:** تناول ثلاثة إجراءات جاري العمل على اثنين منهما، ولم يتم إنشاء نظام تمويلي لتسهيل اقتناء السخانات الشمسية في المنازل حتى الوقت الحالي
- **قطاع المرافق العامة والجهات الحكومية:** ويتضمن ثلاثة إجراءات وجاري العمل فيها على التوازي.
- **القطاع السياحي:** ويتضمن ترشيد استهلاك الطاقة في الفنادق من خلال (دعم آلية نشر استخدام السخانات الشمسية بالمنشآت الفندقية بمحافظة البحر الأحمر وجنوب سيناء).

كما تم إطلاق حملة إعلامية لترشيد الطاقة بتاريخ 2013/4/25 وذلك في إطار استعداد قطاع الكهرباء والطاقة لمواجهة الأحمال المتوقعة صيف 2013، إضافةً إلى العمل على وضع المراجعات الطاقية حيث تم مراجعة الطاقة لعدد 200 مسجد بإجمالي وفر في الحمل حوالي 2.4 ميجاوات، والتي انتهت إلى التوصية باستبدال اللببات المتوهجة أو الشمعة بأخرى فلورسنت وتشغيل التكييف عند درجة حرارة 24 درجة وتشغيل التكييفات حسب الحاجة.

كما تتضمن الخطة بعض الإجراءات الأخرى التي سيتم تنفيذها لرفع كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها في الشبكة الكهربائية وتجهيزاتها، وتشمل خفض الفقد بالشبكة الكهربائية في بعض شركات التوزيع، ونشر استخدام العدادات الذكية في القطاع المنزلي.

وفي إطار متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء في مصر، قام المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتنظيم ورشة عمل تدريبية في مقر هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة 27 نوفمبر 2013، تناولت منهجية تقييم الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة، بالإضافة إلى تقييم تصميم الخطط.

5. الخلاصة:

إن تطور العمل على وضع الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في الدول العربية وفقاً للإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي يعتبر مثلاً مبهراً للعمل العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية من خلال المجلس الوزاري العربي للكهرباء (إدارة الطاقة)، فلقد تجاوز النجاح الذي تم تحقيقه كافة التوقعات في الحين الذي بدأت فيه العديد من الدول بالاهتمام بموضوع كفاءة الطاقة وأخذ خطوات جديدة في جعلها من أولويات العمل على أمن الطاقة المستقبلي ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة.

كما وأنه سيتم العمل في عام 2014 على تقديم المساعدات الفنية للدول لإعداد خططها الوطنية لكفاءة الطاقة، ومن المخطط أن تكون الدول العربية كافة قد قامت بوضع خططها الوطنية لكفاءة الطاقة وفق الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي في نهاية عام 2015.

وفي هذا الإطار لابد من إلقاء الضوء على الأهمية التي تكمن في متابعة الخطط الوطنية على جميع المستويات وأهمية الإطار الاسترشادي كمبادرة عربية أمكن من خلالها دفع الجهود العربية وبشكل استثنائي فاق ما تم تنفيذه في مناطق أخرى في العالم فيما يتعلق بموضوع كفاءة الطاقة.